دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية

(دراسة ميدانية)

دكتورة / منال حامد فراج
مدرس المحاسبة بكلية التسويق وإدارة الأعمال
جامعة النهضة

أولاً : مقدمة

إن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية ، وتزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع فى حجم الشركات ، وانفصال الملكية عن الإدارة ، كل ذلك أدى إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمى يضمن حماية رؤوس الأموال فى الشركات والمشروعات .

والتغيرات الاقتصادية الجديدة عرضت الشركات للمنافسة الشرسة والتذبذبات الرأسمالية، مما نتج عنه سوء الإدارة وانتشار الفساد ، وبدراسة أسباب فشل العديد من الشركات على مستوى العالم فى الاعوام الاخيرة ، ظهر أن السبب هو عدم وجود القواعد السليمة لإدارة هذه الشركات ، مما أدى إلى إتخاذ قرارات غير سليمة وسهولة التلاعب فى الحسابات وغياب الرقابة من قبل المساهمين .

ومع انفجار الازمة المالية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى وضع مجموعة من المعايير والقواعد التى تضمن توفير الرقابة الفعالة وارتفاع مستوى الأداء والتى تنظم العلاقة بين الادارة والملاك وتؤدى إلى حماية حقوق المساهمين وهذه المعايير والقواعد هى حوكمة الشركات .

ثانياً : طبيعة المشكلة

وقد ظهر مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة والتى تهدف إلى إحكام الرقابة على سلوك الإدارة للتأكد من حماية حقوق جميع الاطراف مثل الإدارة والمستثمرين والدائنين ، وقد تزايدت أهمية حوكمة الشركات فى السنوات الاخيرة وذلك لضمان جودة التقارير المالية ومنع حدوث الغش ، وقد ظهرت علاقة بين ضعف هيكل حوكمة الشركات وبين إنخفاض جودة التقارير المالية .

وقد أصبحت جودة التقارير المالية مطلباً حتميا وهدفا أساسيا للشركات ، وأن عدم توافر شفافية المعلومات فى الشئون المالية والادارية ، وعدم قيام المساهمين بمساءلة الادارة أدى إلى ظهور الفساد الادارى وفقدان الثقة فى اختيار الادارة . وهذه الأمور قد تطلبت وجود مستجدات لمساعدة الشركات وهو ما تحققه حوكمة الشركات ، ومن ثم كان لابد من تفعيل حوكمة الشركات باستخدام الإفصاح تحقيقا لجودة التقارير المالية .

وتتلخص مشكلة البحث فى توضيح دور حوكمة الشركات فى إحكام الرقابة على أداء الشركات بهدف حماية أموال المستثمرين ، وتوضيح العلاقة بين دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية .

ثالثاً : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١- أبراز أهمية وماهية حوكمة الشركات .

٢- دراسة العلاقة بين دور الافصاح فى تفعيل عملية الحوكمة و تحسين جودة التقارير المالية .

رابعاً : أهمية البحث

تتضح أهمية البحث فى :

١- أن الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات فى مصر يؤدى إلى توفير معلومات أساسية موثوق بها للمستثمرين والدائنين مما يؤدى إلى زيادة فى إستثماراتهم .

٢- يستمد هذا البحث أهميته من أن زيادة فاعلية حوكمة الشركات يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية .

خامساً : فروض البحث

فى ضوء طبيعة المشكلة وأهداف الدراسة تقترح الباحثة الفروض التالية :

١- توجد علاقة بين تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة فى التقارير المالية .

٢- يعد الافصاح من أهم الركائز التى يقوم عليها تفعيل حوكمة الشركات .

٣- توجد علاقة ارتباط بين الافصاح وفعالية حوكمة الشركات من جهة وتحسين جودة التقارير المالية من جهة أخرى .

سدساً : منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائى والمتمثل فى تكوين إطار نظرى من خلال استقراء الدراسات السابقة والتى تتمثل فى دور الحوكمة فى تحسين

جودة التقارير المالية ، بينما يتمثل المنهج الاستنباطى فى الوصول إلى أهمية دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات ودورها فى تحسين جودة التقارير المالية من خلال الدراسة الميدانية التى قامت بها الباحثة على مجموعة من البنوك وشركات التأمين فى جمهورية مصر العربية وإستنتاج النتائج .

سابعاً : حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة حوكمة الشركات فى البنوك وشركات التأمين دون غيرها من الشركات الاخرى .

ثامناً : تقسيمات البحث

المبحث الأول : إطارعام لحوكمة الشركات .

المبحث الثانى : العلاقة بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات من ناحية وتحسين جودة التقارير المالية من ناحية أخرى.

المبحث الثالث : دراسة ميدانية .

تاسعاً : الدراسات السابقة

وتنقسم الدراسات السابقة إلى ثلاثة نواحى وهى :

- دراسات تناولت أهمية وآليات وتقييم مبادىء حوكمة الشركات .
- دراسات تناولت دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة في تفعيل جوكمة الشركات .

١- الدراسات العربية

- دراسة محمود الشواربى (٢٠٠٥)(١)

استهدفت هذه الدراسة تقييم مبادىء الحوكمة وتفعيلها عن طريق المراجعة الداخلية ، وقد توصل البحث إلى أن المراجعة الداخلية عنصر رئيسى لتفعيل وتحسين تطبيق حوكمة الشركات ، مما يؤدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية .

- دراسة مجدى محمد (٢٠٠٥)(٢)

استهدفت هذه الدراسة إبراز اليات الحوكمة وأهمها لجان المراجعة وأثرها على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة فى بيئة الأعمال المصرية ، وقد خلصت الدراسة الى أن لجان المراجعة باعتبارها آلية من آليات الحوكمة لها دور محورى في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية .

- دراسة مصطفى السعدنى (٢٠٠٥)(٣)

استهدفت الدراسة توضيح العلاقة بين المراجعة الداخلية وتفعيل حوكمة الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة الداخلية تؤدى دورا محوريا فى تحسين الأداء الرقابى فى الشركة ، وأن المراجعة الداخلية تؤدى دورا فى تفعيل حوكمة الشركات .

- دراسة أبو العزم (٢٠٠٦)(٤)

استهدفت توضيح دور لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن لجنة المراجعة أحد آليات حوكمة الشركات ، كما وجدت الدراسة أن قواعد حوكمة الشركات تزيد من ثقة المجتمع فى التقارير المالية .

- دراسة محمد عبده (٢٠٠٦)(٥)

استهدفت هذه الدراسة اختبار تأثير بعض الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات والتى تتعلق بكل من : وجود ملاك كبار ، حجم واستقلال مجلس الادارة ، والقوانين التى تعمل فى ظلها الشركات ، وقد خلصت الدراسة إلى أن النتائج تتفق مع التوقعات النظرية لتأثير متغيرات حوكمة الشركات على الأداء .

٢- الدراسات الاجنبية

- دراسة (Caranaa (2000)(٦)

استهدفت هذه الدراسة توصيف موقف الشركات من موضوع حوكمة الشركات وتقديم مجموعة من المقترحات نحو تطبيق أفضل للحوكمة فى ، وقد خلصت الدراسة إلى أن الشركات بما فيها الكبيرة تقترب من وصف الشركات المقفلة على عدد قليل من الملاك .

- دراسة Dezoort and Salterio (2001) (٧)

استهدفت هذه الدراسة اختبار الفروق بين أعضاء لجنة المراجعة في دعم المراجع ، وقد خلصت الدراسة الى أن المراجع اذا ادرك أن لجنة المراجعة لا تستطيع فهم المسائل الفنية سيكون أقل ميلا للاشارة أو التقرير عن هذه المسائل .

- دراسة Cohen Krishnamoorthy , and Wright (2002) (٨)

استهدفت هذه الدراسة فحص العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية المراجعة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن المراجعة هى المحرك الرئيسى للحوكمة ، وأن لجان المراجعة غير فعالة وتفتقر إلى القوة الكافية لتفعيل الحوكمة .

- دراسة (Cuervo (2002 (٩)

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الحوكمة المطبق فى كل من أمريكا وبريطانيا وكندا ، وقد خلصت الدراسة إلى أن حل مشكلة الوكالة من خلال تخطيط مكافآت الإدارة المرتبطة بالأداء مما يقرب الملاك والمديرين من بعض ، زيادة قوة مجلس الإدارة فى الرقابة على المديرين التنفيذين .

- دراسة (Crespi 2003)(١٠)

استهدفت هذه الدراسة استخدام اليات لحل مشكة الوكالة ، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم آليات الحوكمة المستخدمة فى حل مشكلة الوكالة بسوق العمل الادارى وسوق الاوراق المالية، حماية حقوق المستثمرين من خلال تطبيق قواعد القانون العام .

تقويم الباحثة للدراسات السابقة :

١- ركزت بعض الدراسات على أثر حوكمة الشركات على ترشيد القرارات الاستثمارية .

٢- ركزت بعض الدراسات على تحليل دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادىء حوكمة الشركات .

٣- أهتمت إحدى الدراسات بتوضيح المحاور الهامة لتفعيل حوكمة الشركات وهى إدارة المراجعة ولجان المراجعة .

وستقوم الباحثة في هذا البحث بابراز دور الافصاح وتوضيح أهميته في زيادة فعالية حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية.

المبحث الأول

إطار عام لحوكمة الشركات

مقدمة :

لقد أدى الفصل بين الملكية والإدارة فى الشركات إلى ظهور مشاكل الوكالة والتى تتمثل فى إنحراف الإدارة بالسلطة لتحقيق مصالحها على حساب مصالح المساهمين والدائنين وباقى الأطراف المهتمة ، ومن ثم ظهر مفهوم حوكمة الشركات لمعالجة مشاكل الوكالة ، وأن التطبيق الجيد لقواعد ومبادىء الحوكمة يؤدى إلى إصلاح الاقتصاد والمجتمع ككل .

أولا : مفهوم الحوكمة

المقصود بمبادئ حوكمة الشركات هو القواعد والنظم والإجراءات التى تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديرى الشركة والمساهمين فيه وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (١١) .

وتعرف حوكمة الشركات بأنها ذلك النظام الذى يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال . ويحدد هيكل الحوكمة حقوق ومسئوليات مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل المساهمين والمديرين وغيرهم من أصحاب المصالح (١٢) .

ويشير مصطلح حوكمة الشركات إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التى تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والملاك وأصحاب المصالح من ناحية أخرى (١٣) .

ويعرف البعض حوكمة الشركات " بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التى تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح ، وذلك من خلال توجيه أعمال الشركة من أجل تحسين الأداء والإفصاح والشفافية (١٤) .

ويشير أحد الباحثين إلى أن مصطلح الحوكمة يشير إلى الادارة الرشيدة للشركات (١٥) .

ويشير البعض إلى أن عملية الحوكمة هى تلك الإجراءات التى يتبعها حملة الأسهم بغية تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التى تتعرض لها المنظمة ورقابة كافة أنشطتها (١٦) .

وترى الباحثة أن مصطلح الحوكمة يشير إلى مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التى تحدد العلاقة بين كل من إدارة الشركة والملاك أو أصحاب المصالح ، والتى تساعد على زيادة الرقابة على توزيع الحقوق بين المشاركين فى إدارة الشركة .

ثانياً : مبادئ الحوكمة

تتمثل مبادىء الحوكمة فى العناصر التالية (١٧) :

- **حقوق المساهمين**

يجب على المساهمين أن يكونوا على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة ، وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحى الخاصة بالقوائم المالية المتصلة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة .

- الإفصاح والشفافية

يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق ، كما يجب أن تحتوى على الشفافية والإفصاح عن النتائج المالية والتشغيلية .

- تفعيل دور أصحاب المصالح

يجب أن تشجع الحوكمة التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح فى مجال ايجاد فرص العمل وتحقيق الاستدامه للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة مع تأكيد احترام حقوقهم ، مع ضمان فرصة حصولهم على المعلومات المتصلة بذلك .

- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين

يجب أن تتضمن حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة .

- مسئوليات مجلس الإدارة

يجب أن تكون مسئوليات مجلس الإدارة واضحة ومعلنه، سواء من حيث الصلاحيات والحقوق والواجبات والمزايا والبدلات والاجور والمكافأت ، ومن أهم مسئوليات المجلس مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة .

وتتبع أهمية تطبيق مبادىء الحوكمة من الآتى (١٨):

١-المساعدة على ضمان تحقيق الشركة لأفضل عائد على استثماراتها ، مما يؤدى إلى زيادة التنمية الاقتصادية .

٢-تؤدى إلى نجاح إدارة الشركات فى الحفاظ على حقوق المساهمين.

٣-تؤدى إلى مساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تطوير استراتيجية مؤسستهم وتحسين أدائها وضمان اتخاذ القرارات الرشيدة .

٤-تؤدى إلى تدعيم الثقة من جانب المستثمرين في إدارة الشركة وعلى جذب رؤوس الأموال وزيادة المنشأة على المنافسة .

ثالثاً : أهداف حوكمة الشركات

يشير أحد الباحثين إلى أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الشفافية والعدالة ، وبالتالى تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاه مصالح العمل والعمال ، بما يؤدى إلى تنمية الربحية وزيادة فرص العمل (١٩) .

وتهدف الحوكمة إلى مراعاه مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة فى غير المصلحة العامة بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار(٢٠).

ويشير البعض إلى أن الحوكمة تهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية فى كافة معاملات وعمليات الشركة وضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعاملين والدائنين والأطراف الأخرى ذوى المصلحة فى حالة تعرض الشركة للإفلاس (٢١) .

والحوكمة تهدف إلى حماية حقوق المساهمين وتعظيم عائدهم ، وضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة ادارة الشركة أمام مساهميها مع ضمان وجود المراقبة المستقلة على المديرين والمحاسبين وصولا الى قوائم مالية ختامية على أساس مبادىء محاسبية عالية الجودة (٢٢) .

وترى الباحثة أن حوكمة الشركات تهدف إلى ضمان التعامل مع المساهمين مع الشركة بطريقة عادلة مما يؤدى إلى تشجيع جذب الاستثمار وحماية المساهمين، وزيادة القدرة على المنافسة فى أسواق المال العالمية ، والرقابة على الأداء وتجنب حدوث فساد مالى وإدارى للشركة .

رابعاً : مقومات الحوكمة

يجب توافر مجموعة من المقومات لتدعيم نظام حوكمة الشركات فى الوحدة الاقتصادية وهى (٢٣) :

- توافر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الادارى والتى تتضمن أفضل أساليب لممارسة سلطة الادارة فى مجالس إدارة الشركات.
- وضوح السلطات والمسئوليات بالهيكل التنظيمى للشركة .
- وجود لجنة مراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابى على أعمال المراجع الداخلى والخارجى ومتابعة تقاريرهم .

المبحث الثانى

العلاقة بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات من ناحية وتحسين جودة التقارير المالية من ناحية أخرى

مقدمة :

ترتب على تزايد حالات الغش والانهيارات انخفاض ثقة المستثمرين فى التقارير والقوائم المالية ، مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تقارير مالية تتميز بجودة الإفصاح والشفافية حتي يستطيع المستثمرون تقييم المركز المالى للشركة وتحديد نتائج العمليات .

ونتيجة لظهور مبادئ الحوكمة لإدارة الشركات ، فقد أصبح للمراجعة دور فعال فى دعم مبادئ حوكمة الشركات من خلال معايير الشفافية والافصاح والعدالة والانضباط .

أولا : مشاكل التقارير المالية

تتمثل أهم مشاكل التقارير المالية فى العناصر التالية (٢٤) :

- تدنى السلوك الاخلاقى للشركة .
- ضعف مستوى فعالية اشراف مجلس الادارة .
- نقص الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة .
- فشل المراجعة الخارجية .
- تقصير معايير المحاسبة .
- عدم وصول المعلومات فى الوقت الملائم .

ثانياً : الممارسات الخاطئة فى التقارير المالية

تتمثل أهم الممارسات الخاطئة فى التقارير المالية فى الآتى (٢٥) :

- الاعتراف بالإيراد فى فترة محاسبية معينة على الرغم من عدم توافر شروط الاعتراف به .

- التلاعب بالمصروفات بغرض تخفيضها أو تعظيمها لإظهار الأرباح على غير الحقيقة مثل رسملة وتأجيل المصروفات لفترة لاحقة .

- تبويب بعض العناصر مثل الأصول أو الالتزامات بالقوائم المالية على غير حقيقتها مما يؤثر على نتائج التحليل المالى .

- تتضمن تقارير بعض مراقبى الحسابات بعض الممارسات الخاطئة فى الفقرة الافتتاحية وأيضا فى فقرتى النطاق والرأى وبما لا يتفق مع معايير المراجعة المصرية والدولية .

ثالثاً : دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات

- ان حوكمة الشركات تعتمد على مبدأ رئيسى هو مبدأ الإفصاح والشفافية وينطوى هذا المبدأ على مراجعة المعلومات المحاسبيه والإفصاح عنها (٢٦).

- يساعد وجود نظام للافصاح على الشفافية الحقيقية والذى يعتبر أمرا رئيسيا لزيادة قدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكيتهم ، والإفصاح أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين ، وهو أيضاً يساعد على اجتذاب رأس المال والمحافظة على الثقة فى أسواق رأس المال (٢٧).

ويشير أحد الباحثين إلى أن الإفصاح يأخذ عدة أشكال من أهمها التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامه للإفصاح (٢٨) .

وترى الباحثة أن الافصاح ضرورى لإعمال الحوكمة السليمة ، وأن يكون الإفصاح فى الوقت المناسب بالنسبة للتقارير الدورية والسنوية .

رابعاً: مشاكل عدم الالتزام بالإفصاح

تتمثل المشكلات التى تظهر نتيجة لعدم الالتزام بالافصاح فى الأتى (٢٩):

- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة

ان تقرير مجلس الإدارة قد لا يكون كافيا فى حد ذاته لإعطاء صورة كاملة عن الموقف المالى والتشغيلى للشركة .

- عدم كفاية الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

ان عدم كفاية الإفصاح عن معاملاتها مع الأطراف ذوى العلاقة ، فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واقاربهم ، قد يكون مؤشرا على وجود ضعف فى نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات .

- التلاعب فى إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية

تقوم بعض الشركات بإصدار بيانات صحفية فى نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها وذلك قبل نشر القوائم المالية ، ويتم إعلان هذه البيانات

الصحفية تحت مسميات ، ومن هذه المسميات صافى الربح قبل المصروفات غير العادية، صافى الربح قبل خصم مصروف الإهلاك .

- عدم تحديد مسئوليات مجلس الادارة

يجب أن تتضمن مبادىء حوكمة الشركات مبدأ تحديد مسئوليات مجلس الإدارة ، وفى الواقع المصرى لا توجد أية قواعد تحكم تكوين هيكل مجلس الإدارة بين مديرين تنفيذين وغير تنفيذين ، كما أن مفهوم عضو المجلس المستقل غير واضح فى معظم الشركات المصرية ، وغالبا ما يكون رئيس المجلس هو العضو المنتدب أو المدير التنفيذى ، ويقوم المجلس بانتخاب رئيسه ونائبه ويجوز له تغييرهما فى أى وقت .

خامساً: الترابط بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية

لكى يكون للافصاح دور فاعل في الحوكمة ينبغى أن يتضمن المعلومات التالية (٣٠) :

١ - المعلومات التى يشتمل عليها الأفصاح :

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة

تعد التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات ، والتى تبين الأداء المالى للشركة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية ، وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية ، ومن الأهمية الإفصاح عن التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة .

و يجب إعداد المعلومات ومواجهتها والإفصاح عنها وفقا لأعلى المعايير المحاسبية والمالية ، حيث يؤدى ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة الشركة.

- أهداف الشركة

تشجع الشركات على الإفصاح عن سياستها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة ، وما يمثلها فى نطاق السياسة العامة ، وقد تنطوى مثل هذه المعلومات على أهمية بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمى المعلومات ، بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التى تعمل خلالها .

- ملكية الأغلبية وحقوق التصويت

قد يشتمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة ، وتتضمن المعلومات عن حقوق التصويت الخاصة ، واتفاقيات المساهمين ، وملكية حصة معينة من الأسهم التى تمكن من السيطرة على الشركة .

- أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم

من الضرورى أن تفصح الشركات عن القدر الكافى من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ، وأن تقدمها للمستثمرين والمساهمين حتى يتم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ، ومدى فعالية الخطط الموضوعة .

- عوامل المخاطرة الملموسة فى الأجل القريب

يجب أن يشتمل الافصاح على المخاطرة المرتبطة بصناعة أو منطقة معينة ، والمخاطر المالية فى أسواق متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العملات ، وكذا المخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية والتعاملات المالية التى لا تظهر فى الميزانية ، وأخيرا المخاطر المتعلقة بالالتزامات البيئية .

- المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح

يجب أن يتم الافصاح عن علاقات الإدارة والعاملين ، وعلاقتهم مع باقى أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم ، وأيضا الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية مثل برامج تنمية الموارد البشرية أو خطط تمليك الأسهم للعاملين .

- هيكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة فى الشركات

يعد الإفصاح عن سياسات وهياكل وأساليب ممارسة السلطة فى الشركات وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين أثرا هاماً .

وتشير قواعد ومعايير الحوكمة إلى مكونات الافصاح ، حيث يجب أن يشتمل تقرير الأداء على العديد من المؤشرات المالية التى توضح وضع الشركة المالى مثل نسب الربحية والسيولة ومعدلات الدوران وتطورها من فترة لأخرى وأدائها مقارنة مع الشركات الأخرى (٣١).

٢- إجراء المراجعة السنوية

ينبغى إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات لكى يتحقق وجود تأكيد خارجى وموضوعى بشأن الأسلوب المستخدم فى إعداد وتقديم القوائم المالية .

٣- نقل المعلومات وإمكانية وصولها لمستخدميها

إذا كان الافصاح عن المعلومات يعد أمراً ملزما بمقتضى التشريعات لهذا قامت بعض الدول بحفظ واسترجاع ملفات تقارير الشركات ومستنداتها الكترونيا على الانترنت وغيره من صور تكنولوجيا المعلومات .

٤-وجود منهج فعال يساعد على تقديم التحليلات

لابد أن يكون هناك منهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات عن طريق المحللين ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها والمتعلقة بالقرارات التى يتخذها المستثمرون بعيدا عن أى تعارض فى المصلحة .

تؤكد الباحثة على أن الافصاح يساعد فى تحسين فهم هيكل نشاط الشركة وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاخلاقية ، وترى الباحثة أن الافصاح يؤدى إلى زيادة الثقة فى التقارير المالية وتحسين جودة التقارير المالية .

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

أولاً : تصميم أداه الدراسة :

قامت الباحثة بطرح محتويات الدراسة الميدانية فى قائمة أستقصاء كأداه لجمع البيانات واعتمدت فى تصميمها على مجموعة من الأسئلة .

ثانيا : مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

يشتمل مجتمع الدراسة على المحاسبين فى بعض البنوك ، وشركات التأمين ، وتشتمل عينة الدراسة على ٨٠ من المحاسبين فى البنوك ، و٧٠ من شركات التأمين .

وقد أختارت الباحثة تلك العينة لإجراء الدراسة الميدانية عليها وذلك لصعوبة أختيار عينة عشوائية لعدم توافر إطار محدد لمجتمع الدراسة .

وتتمثل العينة المختارة للدراسة فيما يلى :

١- عينة من قطاع البنوك قوامها ٨٠ مفردة ، أما وحدة المعاينة لهذه العينة فكانت المحاسب.

٢- عينة من شركات التأمين قوامها ٧٠ مفردة ، أما وحدة المعاينة لهذه العينة فكانت عضو إدارة المراجعة الداخلية .

- توزيع عينة الدراسة حسب الفئات

جدول رقم (١)

عينة الدراسة حسب الفئات

الفئة	قوائم الاستقصاء الموزعة	قوائم الاستقصاء الصحيحة	
	العدد	العدد	النسبة %
البنوك المالية	٨٠	٧٠	٨٧.٥
شركات التأمين	٧٠	٥٠	٧٥
الإجمالى	١٥٠	١٢٠	٨٠

ثالثا: أساليب التحليل الاحصائى

تم إستخدام البرنامج الاحصائى spss فى إجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة الميدانية وذلك على النحو التالى :

- التوزيعات التكرارية لمعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر .
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعيارى وذلك لإختبارات الفروض .

رابعاً : التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

جدول رقم (٢)

التوزيع التكرارى لعينة الدراسة

السؤال	هام جدا		هام		متوسط الاهمية		قليل الاهمية		عديم الاهمية	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	٩٠	٧٥	٢٥	٢٠.٨	٥	٤	٠	٠	٠	٠
٢	٨٠	٦٦.٦٦	٣٥	٢٩.١٦	٥	٤.١٦	٠	٠	٠	٠
٣	٧٥	٦٢.٥	٢٥	٢٠.٨٣	٢٠	١٦.٦	٠	٠	٠	٠
٤	٧٠	٥٨.٣	٣٠	٢٥	١٠	٨.٣	١٠	٨.٣	٠	٠
٥	٦٥	٥٤	٣٥	٢٩.١٦	١٥	١٢.٥	٥	٤.١	٠	٠
٦	٤٧	٣٩	٢٦	٢١.١٦	٣٧	٣٠.٨	١٠	٨.٣٣	٠	٠
٧	٧٢	٦٠	٣٣	٢٧.٥	١٢	١٠	٣	٢.٥	٠	٠
٨	٨٣	٦٩	٢٠	١٦.٦٦	١٧	١٤.١٦	٠	٠	٠	٠
٩	٦٦	٥٥	٣٨	٣١.٦٦	١٠	٨.٣	٦	٥	٠	٠
١٠	٥٦	٤٦.٦	٤٣	٣٥.٨٣	١٤	١١.٦٦	٧	٥.٨	٠	٠
١١	٨٠	٦٦.٦٦	٢٠	١٦.٦٦	٢٠	١٦.٦٦				
١٢	٨٥	٧٠.٨٣	١٥	١٢.٥	١٥	١٢.٥	٥	٤.١٦		
١٣	٧٦	٦٣.٣	٢٦	٢١.٦٦	١٨	١٥				
١٤	٩٠	٧٥	١٥	١٢.٥	١٥	١٢.٥				
١٥	٨٧	٧٢.٥	٢٣	١٩.١٦	١٠	٨.٣٣				
١٦	٧٥	٦٢.٥	٢٨	٢٣.٣٣	١٧	١٤.١٦				
١٧	٨٤	٧٠	٢٦	٢١.٦٦	٨	٦.٦٧	٢	١.٦٦		
١٨	٩٤	٧٨.٣٣	١٦	١٣.٣٣	١٠	٨.٣٣				
١٩	٧٦	٦٣.٣٣	٣٠	٢٥	١٤	١١.٦٦				
٢٠	٧٢	٦٠	٣٢	٢٦.٦٦	١٦	١٣.٣٣				
٢١	٦٦	٥٥	٣٤	٢٨.٣٣	١٥	١٢.٥	٥	٤.١٦		
٢٢	٨٦	٧١.٦٦	٢٤	٢٠	١٠	٨.٣٣				

تستنتج الباحثة من الجدول السابق أن الأغلبية العظمى لعينة الدراسة تتجه نحو الموافقة على المقياس هام جدا وهام ، حيث تتركز النسبة العظمى فى

المقياس هام جدا وهام ، حيث بلغت نسبة الموافقة على المقياس هام جدا وهام بالنسبة للسؤال الاول ٩٥.٨ ، ونسبة ٤ على المقياس متوسط الأهمية .

خامساً : اختبارات الفروض

الفرض الأول

توجد علاقة بين تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة فى التقارير المالية .

جدول رقم (٣)

الإحصاء الوصفى للفرض الاول

السؤال	البنوك		شركات التأمين	
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى
- تحديد صلاحيات ومسئوليات مجلس الادارة .	٤.٥٦	٠.٨٧	٤.٢٣	٠.٤٩
- تحقيق الافصاح والشفافية على النتائج المالية والتشغيلية .	٣.٤٧	٠.٧٦	٤.٦١	٠.٨٠
- وجود إطار أساليب يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.	٤.٨٦	٠.٥١	٤.٦٩	٠.٤٨
- تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين .	٣.٣٨	٠.٧١	٣.٦١	٠.٧٦
- أن يكون المساهمين على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة ، وأن يكون لديهم قدرة كاملة على معرفة وإدراك كافة النواحى الخاصة بالقوائم المالية .	٤.٤٦	٠.٨٧	٤.٦٤	٠.٨٢

يعرض الجدول رقم (٣) الإحصاء الوصفى لبيانات سؤال الفرض الأول من وجهة نظر عينة الدراسة (البنوك – شركات التأمين) ، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط درجة اهتمام عينة الدراسة بجميع مبادىء الحوكمة ، وإنخفاض الإنحراف المعيارى يدل على انخفاض التباين بين أراء فئات الدراسة مما يدل على تجانس العينة نحو الأسئلة الواردة بالاستقصاء ، ويتضح الاتفاق بين فئات الدراسة حول أهمية المبدأ " أهمية وجود إطار أساليب يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين" بمتوسط ٤.٨٦ وبانحراف معيارى ٠.٥١ للبنوك ، وبمتوسط ٤.٦٩ وبانحراف معيارى ٠.٤٨ لشركات التأمين ، مما يدل على قبول الفرض الأول .

الفرض الثانى : والذى ينص على :

الافصاح من أهم المحاور التى يقوم عليها تفعيل حوكمة الشركات .

جدول رقم (٤)

الإحصاء الوصفى لبيانات الفرض الثانى

السؤال	البنوك		شركات التأمين	
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى
– الافصاح يشجع الشفافية وذلك لزيادة الاشراف على الشركات .	٤.٢٦	٠.٨١	٤.٦٩	٠.٤٨
– الافصاح يساعد على اجتذاب المستثمر الاجنبى أو الخارجى .	٤.٧٤	٠.٥١	٤.٧٧	٠.٤٢
– الافصاح يساعد فى تحسين فهم الجمهور لنواحى أنشطة الشركة .	٣.٣٨	٠.٨٧	٤.٦١	٠.٨٠

السؤال	البنوك		شركات التأمين	
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى
- الافصاح يعتبر أداه قوية للتأثير على سلوك الشركات.	٤.٤٦	٠.٥١	٤.٢٣	٠.٤٩
- يساعد الافصاح على إمكانية وصول المعلومات الي مستخدميها بصورة تتسم بالعدالة .	٤.٢٣	٠.٧٦	٣.٨٣	٠.٨٣
- يساعد الإفصاح فى تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة الشركات .	٣.٦١	٠.٧٦	٤.٢٦	٠٩١
- أن يتم الافصاح عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية .	٤.٣٢	٠.٧٩	٣.٨٣	٠.٨٣
- أن يكون الافصاح عن السياسات واضحة وأن تتضمن ما تنوى الشركة القيام به من تطوير فى حجم العمالة.	٤.٠٨	٠.٨٦	٣.٢٣	٠.٤٣

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاء الوصفى لبيانات سؤال الفرض الثانى من وجهة نظر عينة الدراسة (البنوك – شركات التأمين) ، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط درجة اهتمام عينة الدراسة بجميع العناصر التى يحققها الافصاح لتحقيق حوكمة الشركات ، وإنخفاض الانحراف المعيارى يدل على انخفاض التباين بين أراء فئات الدراسة مما يدل على تجانس العينة نحو الأسئلة الواردة بالاستقصاء ، ويتضح من الجدول اهتمام جميع فئات الدراسة بالعنصر " أهمية

أن الافصاح يساعد على اجتذاب المستثمر الاجنبى أو الخارجى " بمتوسط ٤.٧٤ ، وبانحراف معيارى ٠.٥١ للبنوك ، وبمتوسط ٤.٧٧ ، وبانحراف معيارى ٠.٤٢ لشركات التأمين ، وبالتالى قبول الفرض الثانى .

الفرض الثالث

توجد علاقة ارتباط بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية .

جدول رقم (٥)

الإحصاء الوصفى لبيانات الفرض الثالث

السؤال	البنوك		شركات التأمين	
	وسط وحسابى	انحراف معيارى	وسط وحسابى	انحراف معيارى
- الافصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة .	٤.٨٥	٠.٣٧	٤.٩٥	٠.٢٢
- أن تفصح الشركات عن قدر كافى من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجالس الإدارة والمديرين .	٤.٢٦	٠.٨١	٤.٠٨	٠.٨٦
- أن يتم الافصاح عن علاقات الإدارة والعاملين مع باقى أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم .	٤.٥٢	٠.٨٣	٣.٥٧	٠.٧٢
- أن الافصاح يعلن عن التعاملات الخاصة بكل المجموعات المختلفة .	٣.٦١	٠.٨٠	٣.٣٠	٠.٤٧

السؤال	البنوك		شركات التأمين	
	وسط حسابى	انحراف معيارى	وسط حسابى	انحراف معيارى
- الافصاح عن سياسة الشركة المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة .	٣.٦١	٠.٧٦	٤.٢٢	٠.٥٠
- الافصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم .	٤.٦١	٠.٨٠	٤.٥	٠.٨٣
- الافصاح عن المخاطر المتوقعة للشركة .	٣.١٩	٠.٤٠	٤.٦	٠.٨٢
- إعداد المعلومات المفصح عنها وفقا للمعايير المحاسبية والمالية.	٤.٧٧	٠.٤٢	٤.٥٥	٠.٦٩
- إجراء المراجعة السنوية حتى يتم التأكد من سلامة إعداد وتقديم القوائم المالية .	٤.٧٤	٠.٥١	٤.٣١	٠.٩٤

يعرض الجدول رقم (٥) الإحصاء الوصفى لبيانات سؤال الفرض الثالث من وجهة نظر عينة الدراسة (البنوك – شركات التأمين) ، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط درجة اهتمام عينة الدراسة بجميع العناصر وإنخفاض الانحراف المعيارى لجميع مفردات عينة الدراسة التى يحققها الافصاح لتحسين جودة التقارير المالية ، مما يدل على انخفاض التباين بين أراء فئات الدراسة ، ويتضح اهتمام جميع فئات الدراسة بالعلاقة " أهمية الافصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة "بمتوسط ٤.٨٥ ، وبانحراف معيارى ٠.٣٧ للبنوك ، وبمتوسط ٤.٩٥ وبانحراف معيارى ٠.٢٢ لشركات التأمين ، وهذا يدل على قبول الفرض الثالث .

الخلاصة والنتائج والتوصيات

أولاً : الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين تفعيل عملية حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية ، وتحقيقا لهذه الأهداف قامت الباحثة بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول :

" إطار عام لحوكمة الشركات "

تناولت الباحثة فى هذا المبحث مفهوم الحوكمة ، ومبادئها ، وخصائصها ، وأهدافها ، ومقوماتها .

المبحث الثانى :

" العلاقة بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات من ناحية وتحسين جودة التقارير المالية من ناحية أخرى "

تناولت الباحثة فى هذا المبحث مشاكل التقارير المالية ، الممارسات الخاطئة فى التقارير المالية ، دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات ، مشاكل عدم الالتزام بالإفصاح ، الترابط بين الافصاح وتفعيل حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية والتى تشتمل على " المعلومات التى يشتمل عليها الافصاح ، إعداد المعلومات وفقا للمعايير المحاسبية والمالية ، نقل المعلومات وإمكانية وصولها لمستخدميها ، إجراء المراجعة السنوية ، وجود منهج فعال يساعد على تقديم التحليلات" .

المبحث الثالث

" الدراسة الميدانية "

تناولت الباحثة فى هذا المبحث الدراسة الميدانية التى تهدف إلى دراسة الإجابة عن الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء ، وهى أهمية قواعد ومبادئ الحوكمة ، دور الافصاح فى تفعيل الحوكمة ، والعلاقة بين تفعيل الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية.

ثانيا : النتائج

١- أن عدم تطبيق قواعد الحوكمة بالشركات يؤدى إلى قيام بعض أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين أو الموظفين بحدوث الفساد فيها وزيادة فرص اختلاس أموالها وذلك على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين .

٢- يؤدى تطبيق مبادىء الحوكمة إلى زيادة الثقة فى الاقتصاد القومى ورفع معدلات الاستثمار ، وجذب الاستثمارات للاقتصاد المصرى .

٣- أن تطبيق قواعد ومبادىء الحوكمة يؤدى إلى المحافظة على حقوق المستثمرين بصفة عامة وصغارهم بصفة خاصة مما يزيد من ثقتهم فى تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم ، والمحافظة على حقوقهم .

٤- أن تطبيق قواعد الافصاح يؤدى إلى زيادة فعالية الحوكمة ، وتحسين أداء الشركات وزيادة قدرتها التنافسية .

٥ - أوضحت الدراسة أنه توجد مشاكل بالتقارير المالية نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق مبادىء ومعايير الافصاح.

٦ – أن تفعيل الحوكمة يؤدى إلى تحسين جودة التقاريرالمالية وزيادة ثقة الجمهور بها .

٥– أوضحت الدراسة الميدانية أن ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية تتوقف على تطبيق مبادىء الحوكمة والخاصة بتطبيق الافصاح .

ثالثا : التوصيات

١– ضرورة زيادة التشريعات والقوانين المصرية التى تنظم عمل السوق ، وتزيد من تطبيق قواعد الحوكمة .

٢– ضرورة أن تدعم المؤسسات تطبيق الحوكمة ، من خلال صياغة اللوائح المنظمة للعمل .

٣– ضرورة تطوير المعايير المحاسبية بشكل عام ومعايير الافصاح بشكل خاص والتى تؤدى إلى تلافى المشكلات الواردة بالتقارير المالية .

٤–الالتزام بتطبيق مبادى الحوكمة فى المؤسسات درءآ للمخاطر على مستوى الشركة ، وعلى مستوى الاقتصاد القومى .

٥–الالتزام بتطبيق الافصاح فى الشركات، حتى يتم تحسين جودة التقارير المالية .

٦– زيادة الدراسات والابحاث فى موضوع حوكمة الشركات ، حيث ان هذا الموضوع من أهم الموضوعات الموجودة حاليا والتى تؤثر على الاقتصاد القومى .

هوامش البحث

١- د. محمد الشواربى ، آليات المراجعة الداخلية فى ضوء حوكمة الشركات وتأثيرها على ترشيد القرارات الاستثمارية ، المؤتمر الضريبى العاشر ، مركز الدراسات المالية المصرية ، ١٢- ١٥ سبتمبر .

٢- د . مجدى محمد سامى ، دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمى للمحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٣- ٤، ٢٠٠٨ .

٣- د . مصطفى حسين بسيونى السعدنى ، المراجعة الداخلية فى إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية ، المؤتمر الخامس ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٨-١٠ سبتمبر .

٤- د. فهيم أبو العزم محمد ، أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية : لجنة المراجعة دراسة ميدانية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ .

٥- د . محمد عبده مصطفى ، تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء : دراسة تطبيقية على مصر ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

6- Carana, " The Corporate Governance Policy Frameworks in Egypt :special study" www.carana.com/pcsu,2000.

7-Dezoort,F.,and S.E,Salterio , " The Effects of Corporate Governance Experience and Financial – Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members , Judgments, " Auditing : A Journal of Practce & Theory , 31-47.

8- Choen , J,G.Krishnamoorthy and A. Wright ," Corporate Governance and the Audit Process ",Contemporary Accounting Research ,2008, 573-594.

9- Cuervo,A,"Corporate Governance Mechanisms :a Plea for Less Code of Good Governance and more Market Conrrol " Journal of Corporate Governance 10,2,2002, 84-93.

10- Crespi-Cladera,R.AND l.Renneboog" Corporate Monitoring by Shareholder Colitions in the UK"ECGI,working paper no.12,2003.

١١- قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، مركز المديرين ، يونية ، ٢٠٠٧ ، ص ٩.

12- IOSCO recommends OECD principles of corporate governance for emerging markets , may ,2002.

١٣- سميحة فوزى ، دور المحاسبة فى الحوكمة ، ندوة حوكمة الشركات والنمو الاقتصادى مع التطبيق على مصر ، جمعية المحاسبين والمراجعيمن المصرية ، (٢٠٠٧

14- Demirag,I..,S.sudarsanam and M.Wright,Corporate governance : overview and research agenda , british accounting review , 2000)

١٥- أمين السيد أحمد لطفى ، " المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال " ، الاسكندرية : دار الجامعة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٩٢ .

16- The Institute of International Auditors , Recommendtions Improving Corporate Government , 2002.

17- www .oecd . com , principles of corporate Governance 2009.

18- Organization for Economic Co-operation and Development , principles for corporate Governance , F1 : OECD available from : Http://www.ORG,2008.

١٩- د. منى عبد الجليل صبيحى ، دور المراجع فى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة فى البيئة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ، ص ٤.

٢٠- د. حسنى عبد الجليل صبيحى ، دور المراجع الخارجى فى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة فى البيئة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ ، ص ٤ .

21- Maureen , N., " Corporate governance and client investing " Journal of accountancy , January , 2004

22- Tina, and other , March , AChanging Corporate Culture , Journal of Accountancy , www .aicpa .org , 2004 .

٢٣- يمكن الرجوع إالى الدراسات التالية :

- Van ,Arnum ,and Patricia,Feb3,Chemical Markets Reporter,www.findarticles.com,2003.

- Sweeney ,Pul & Vallario, ,NYSE Sets Audit Committees on New Road ,Journal of Accountancy,www.aicpa.org, November , 2002.

٢٤- د. منصور حامد محمود ، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ،العدد الثامن والستون ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٥٢.

٢٥- الهيئة العامة لسوق المال – التقرير السنوى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٩ إلى ص ٥٧.

٢٦- يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

- د. محمد مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

-Maureen,N.," Corporate Governance and client investing " Journal of accountancy , January , 2004.

27- Wahiduddin,M.Corporate Governance and auditing standard,from new nation online edition , Aug,2003.

٢٨- د.طارق عبد العال حماد ، " التقارير المالية – أسس الإعداد والعرض والتحليل " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢، ص٥٣ .

٢٩- د. عبد الناصر محمد سيد درويش ، دور الافصاح فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات دراسة تحليلية ميدانية ، " مجلة الدراسات المالية والتجارية " ، كلية التجارة ، فرع بنى سويف ، جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، يوليو ، ٢٠٠٣ ، ص ٤٤٦ إلى ٤٤٨ .

٣٠- يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

- د. أمين السيد أحمد لطفى ، المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال ، ٢٠٠٤ .

- د. عبد الناصر محمد سيد درويش ، "مرجع سابق" ، ص ٤٥٠ إلى ٤٥٢ .

٣١- قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، مركز المديرين ، يونيه ، ٢٠٠٧ ، ص ٢١.

المـراجـــع

أولاً : المراجع باللغه العربية :

أ – الكتب

١– د. السيد احمد السقا ، د. أحمد محمود أبو جبل ، أصول المراجعة ، مكتبة جامعة طنطا ، ٢٠٠٦.

٢– د. أمين السيد أحمد لطفى ، " المراجعة الدولية وعولمة أسواق المال " ، الاسكندرية : دار الجامعة ، ٢٠٠٥.

٣– د. طارق عبد العال حماد ، " التقارير المالية – أسس الإعداد والعرض والتحليل " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .

٤– د. محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالى والإدارى" ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

ب – الدوريات

١– د. حسنى عبد الجليل صبيحى ، دور المراجع الخارجى فى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة فى البيئة المصرية ، دراسة تحليلية ،" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية" ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، ٢٠٠٢.

٢– د. فهيم أبو العزم محمد ، أثر حوكمة الشركات فى مصر على ثقة المجتمع المالى فى التقارير المالية : لجنة المراجعة دراسة ميدانية ، "المجلة العلمية

للتجارة والتمويل"، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ٢٠٠٦ .

٣- د. عبد الناصر محمد سيد درويش ، دور الافصاح فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات دراسة تحليلية ميدانية ، "مجلة الدراسات المالية والتجارية "، كلية التجارة ، فرع بنى سويف ، جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، يوليو ، ٢٠٠٣.

٤- د . مجدى محمد سامى ،" دور المراجعة الداخلية فى تفعيل حوكمة الشركات" ، المؤتمر العلمى للمحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٣-٤ مايو ٢٠٠٨ .

٥- د . محمد عبده مصطفى ، "تأثير بعض آليات حوكمة الشركات على الأداء : دراسة تطبيقية على مصر "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

٦- د. منصور حامد محمود ، أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، العدد الثامن والستون ، ٢٠٠٧ .

٧- د. منى عبد الجليل صبيحى ، دور المراجع فى زيادة فعالية الإفصاح والشفافية فى التقارير المالية المنشورة فى البيئة المصرية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، العدد الأول ، ٢٠٠٢ .

جـ - أخرى

١- د. سميحة فوزى ، "دور المحاسبة فى الحوكمة "، ندوة حوكمة الشركات والنمو الاقتصادى مع التطبيق على مصر ، جمعية المحاسبين والمراجعيمن المصرية ، ٢٠٠٧.

٢- د. محمد الشواربى ، "آليات المراجعة الداخلية فى ضوء حوكمة الشركات وتأثيرها على ترشيد القرارات الاستثمارية "، المؤتمر الضريبى العاشر ،مركز الدراسات المالية المصرية .

٣- د . مصطفى حسين بسيونى السعدنى ،" المراجعة الداخلية فى إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية " ، المؤتمر الخامس ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية .

٥- الهيئة العامة لسوق المال – التقرير السنوى ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٠٢.

٦- قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية ، مركز المديرين ، يونية ، ٢٠٠٧.

ثانيا : المراجع باللغه الانجليزية :

A- Periodicals:

1- Choen , J,G.Krishnamoorthy and A. Wright ," Corporate Governance and the Audit Process ",Contemporary Accounting Research, 2008 .

2- Cuervo,A,"Corporate Governance Mechanisms :a Plea for Less Code of Good Governance and more Market Conrrol " Journal of Corporate Governance 10,2,2002.

3-Dezoort,F.,and S.E,Salterio , " The Effects of Corporate Governance Experience and Financial – Reporting and Audit Knowledge on Audit Committee Members , Judgments, " Auditing : A Journal of Practce & Theory, 2006.

4- Maureen , N., " Corporate governance and client investing " Journal of accountancy , January , 2004.

5- Sweeney ,Pul & Vallario, ,"NYSE Sets Audit Committees on New Road" ,Journal of Accountancy,www.aicpa.org, November , 2002.

6- Tina, and other , March , "AChanging Corporate Culture" , Journal of Accountancy , www .aicpa .org , 2004 .

B- OTHERS :

1- Carana, " The Corporate Governance Policy Frameworks in Egypt :special study" www.carana.com/pcsu,2000

2 - Crespi-Cladera,R.AND l.Renneboog" Corporate Monitoring by Shareholder Colitions in the UK"ECGI,working paper no.12,2003.

3- Demirag,I..,S.sudarsanam and M.Wright,Corporate governance : overview and research agenda , british accounting review , 2000.

4- IOSCO recommends OECD principles of corporate governance for emerging markets , may ,OECD,2002.

5- Organization for Economic Co-operation and Development , principles for corporate Governance , F1 : OECD available from : Http://www.ORG,2008..

6- The Institute of International Auditors , Recommendtions Improving Corporate Government , 2002.

7- Van ,Arnum ,and Patricia,Feb3,Chemical Markets Reporter,www.findarticles.com,2003.

8- www .OECD . com , principles of corporate Governance 2009.

9- Wahiduddin,M.Corporate Governance and auditing standard,from new nation online edition , Aug,2003.

ملاحق البحث

قائمة أستقصاء

السيد الأستاذ /

تحية طيبة وبعد

تقوم الباحثة بإعداد بحث بعنوان " دور الافصاح فى تفعيل حوكمة الشركات وأثره على تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية " ولذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على هذه القائمة ، والتى تحتوى على أسئلة تتعلق بموضوع البحث ، علماً بأن الأسئلة الواردة بالقائمة سوف تستخدم للبحث فقط .

ولسيادتكم وافر وعظيم الشكر

الباحثة

قائمة الاستقصاء

البنـــــــــد	درجة الأهمية النسبية				
	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	عديم الاهمية
القسم الاول : أهمية قواعد ومبادئ الحوكمة					
١- تحديد صلاحيات ومسئوليات مجلس الادارة .					
٢- أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحقيق الافصاح والشفافية على النتائج المالية والتشغيلية .					
٣- وجود إطار أساليب يكفل المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.					
٤- تحديد دور أصحاب المصالح من موردين ومقرضين وموظفين ومستهلكين .					
القسم الثانى : دور الأفصاح فى تفعيل الحوكمة:					
٦- الافصاح يشجع الشفافية وذلك لزيادة الاشراف على الشركات .					
٧- الافصاح يساعد على اجتذاب المستثمر الاجنبى أو الخارجى .					
٨-الافصاح يساعد فى تحسين فهم الجمهور لنواحى أنشطة الشركة .					

البنـــــــــد	درجة الأهمية النسبية				
	هام جدا	هام	متوسط الاهمية	قليل الاهمية	عديم الاهمية
٩- الافصاح يعتبرأداه قوية للتأثير على سلوك الشركات.					
١٠- يساعد الافصاح على إمكانية وصول المعلومات الي مستخدميها بصورة تتسم بالعدالة .					
١١- يساعد الإفصاح فى تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة الشركات .					
١٢- أن يتم الافصاح عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية .					
١٣- أن يكون الافصاح عن السياسات واضحة وأن تتضمن ما تنوى الشركة القيام به من تطوير فى حجم العمالة					
القسم الثالث : العلاقة بين الافصاح وتفعيل الحوكمة وتحسين جودة التقارير المالية :					
١٤- الافصاح عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة .					
١٥- أن تفصح الشركات عن قدر كافى من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجالس الإدارة والمديرين .					
١٦- أن يتم الافصاح عن علاقات الإدارة والعاملين مع باقى أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم .					
١٧- أن الافصاح يعلن عن التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة .					
١٨ - الافصاح عن سياسة الشركة المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة .					
١٩- أهمية الافصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم .					
٢٠- الافصاح عن المخاطر المتوقعة للشركة .					
٢١- إعداد المعلومات المفصح عنها وفقا للمعايير المحاسبية والمالية .					
٢٢- إجراء المراجعة السنوية حتى يتم التأكد من سلامة إعداد وتقديم القوائم المالية .					